

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw

مشروع قانون المناقصات الجديد تضمن انحرافاً تشريعياً ويحتاج إلى معايير الشفافية العالمية

دراسة: لجنة المناقصات تمتلك صلاحيات أكبر وأوسع من مجلسي الوزراء والأمة

مثل هذه الصلاحيات الموسعة لرئيس لجنة المناقصات. وحذر الرئيس في تصريحه مشروع قانون مناقصات لا يتضمن معايير للشفافية ويمكن أن يؤخذ بقانون هيئة سوق المال الجديد رقم 7 لسنة 2010 مرشدا خاصة أنه تضمن معايير للشفافية مقبولة عالمياً، وأن عليها أن تستمع لوجهة نظر القطاع الخاص، مؤكداً أن هناك جهود وطنية مخلصه يمكن أن تستعين بها المؤسسة التشريعية وأن تستمع لوجهة نظرها في مشروع القانون هذا.

وأشار الرئيس إلى أن إقرار مشروع قانون جديد للجنة المناقصات يعتبر نقلة نوعية مهمة في تاريخ الاقتصاد الكويتي شريطة أن يولد قانون مثالي للمناقصات يوازي قوانين دول المنطقة، حيث يجب أن يهدف هذا القانون إلى إعادة هيكلة لجنة المناقصات العامة على أسس جديدة ومتطورة من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية لهذا القطاع بما يضمن توفير مزيد من الإفصاح والشفافية والحماية والعدالة في التعامل.

وأكد الرئيس في حديثه أن إقرار قانون المناقصات خطوة مهمة وإستراتيجية تخدم رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري مهم في المنطقة ولكن بكل تأكيد يجب دراسة المشروع الحكومي لقانون المناقصات، خاصة أنه لا يفي بالغرض والأهداف المرجوة منه، بل يكرس عدم الشفافية والمركزية التامة لدى رئيس لجنة المناقصات وهذا تجاوز كبير في فهم صياغة التشريعات القانونية التي يجب أن تكون الصلاحيات متوازنة بين أطراف العلاقة وألا تكون بيد شخص واحد يكون من خلاله هو الخصم والحكم وبالتالي تفقد تلك الهيئة أو اللجنة شفافيتها المطلوبة. وأكد الرئيس أن أخطر مهمة هي صياغة ومراجعة وإعداد التشريعات وعليها أن تعمل بجد وحرص كبيرين في أن تخرج بقوانين تتمتع بالحيادية والنظامية التامة.

إعداد: منى الدغمي

أنه القطاع الأساسي في الدولة لكون أن أغلب مشاريع الدولة تكون من ميزانياتها العامة ومن مصروفات الحكومة أي من المال العام، مشيراً إلى أن أهم السبلات التي احتواها مشروع القانون تتمثل في 7 مخالفات للمعايير العالمية للشفافية.

وأضاف الرئيس في دراسة له حول قانون المناقصات المركزية أن مشروع القانون الجديد احتوى على سبلات كثيرة تحتاج إلى دراسة كبيرة ومتأنية خاصة أن قراءة القانون الجديد تظهر أنه تتضمن انحرافاً تشريعياً وغير دستوري حيث تملك لجنة المناقصات صلاحيات أكبر وأوسع من مجلس الوزراء ومجلس الأمة والسلطة القضائية فكيف بنا أن نقبل أن يكون للجنة المناقصات صلاحية إلغاء المناقصة أو ترسيتهما دون إبداء أسباب، ومن قال أن شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية تقبل بمثل هذا التوجه في مشروع القانون الجديد وهي التي تكلفت بمبالغ مالية للدخول في مثل هذه المناقصات من خلال التسعير ودراسة الجدوى والدراسات الفنية للمشاريع الحكومية وبالتالي يمكن للجنة المناقصات دون ضوابط محددة ومعلنة للجمهور أن تقوم بجرعة قلم بإلغاء المناقصة أو تحويلها إلى ممارسة أو ترسيتهما أو عدم ترسيتهما دون ذكر أسباب، فأين تكمن الشفافية في ذلك الإجراء وغيرها من الإجراءات التي حوaha مشروع القانون الجديد.

وذهب الرئيس إلى أبعد من ذلك قائلًا: إنه من قال أن الشركات الوطنية والشركات العالمية تقبل المناقصات هي الخصم والحكم وهي الأمر القبول في نفس الوقت، فإذا تم القبول بمشروع القانون الذي يتم إعداده فسبكون أرضية لتخلي الشركات العالمية والمستثمرين الأجانب أصحاب الخبرات عن العمل في الكويت خاصة أن هناك مناقصات بالمليارات تطرحها الجهات الحكومية ومن ثم يمكن لرئيس لجنة المناقصات إلغاؤها أو ترسيتهما أو عدم ترسيتهما دون ذكر أسباب، فهل يعقل أن نقبل تضمين القانون الجديد



خروج قانون جديد للمناقصات سعودي إلى جملة مكاسب

القانون ينطوي في ظلّه عدة أمور تمثّل منحنى خطيرا في تحقيق الشفافية والعدالة والتوازن المطلوب في مثل هذا القطاع الحيوي والذي من المؤكد

واتسع الوقت لاستخدام جميع مصطلحات الانتقاد البناءة وغير البناءة في تقييم مشروع العدالة المناقصات لاستخدامها دون تردد، مشيراً إلى أن مشروع

جهة فوق الأخرى وأن توجد آلية واضحة للتطلعات والرد عليها لا تهيمشها. وحول السبلات في مشروع قانون المناقصات قال إنه لو أمكن

المناقصات والجهات والوزارات والمؤسسات والهيئات العامة ذات العلاقة بالإضافة إلى ضرورة وجود توازن تشريعي بين السلطات والصلاحيات وألا تعلق

مخالفات مشروع القانون للمعايير العالمية للشفافية

● تحويل حق إلغاء ترسية المناقصة من مجلس الوزراء إلى لجنة المناقصات.
● حق تحويل المناقصة إلى ممارسة دون ضوابط محددة قانوناً.
● إلغاء عضوية ممثل الجهة الحكومية التي طرحت

المناقصة لحسابها.
● يحق لثلاث أعضاء لجنة المناقصات إقرار الترسية بما يرونه مناسباً وليس حسب الرأي الفني للجنة الطالبة.
● حق لجنة المناقصات ترسية المناقصة على أفضل العروض وليس أقل الأسعار.

● تحويل كامل آليات وضوابط وشروط تسجيل وتأهيل وتصنيف الموردين والمقاولين إلى اللائحة التنفيذية دون تضمينها مشروع القانون.
● حق لجنة المناقصات في إلغاء المناقصة دون إبداء الأسباب.

● لا يتضمن القانون الجديد مادة صريحة وواضحة حول كشف النمة المالية لأعضاء لجنة المناقصات وأبنائهم وزوجاتهم على غرار قانون هيئة سوق المال الكويتي الجديد.
● يتمتع على أي عضو في لجنة المناقصات أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المناقصات التي تطرح، أضف إلى ذلك ألا يمتلك أي نسبة في ملكية الشركات التي تشارك في العطاءات المختلفة.
● لا بد من وجود لجنة محايدة تتبع مجلس الوزراء

معايير الشفافية وفقاً للقوانين العالمية

● أن يتضمن القانون الجديد مادة صريحة وواضحة حول كشف النمة المالية لأعضاء لجنة المناقصات وأبنائهم وزوجاتهم على غرار قانون هيئة سوق المال الكويتي الجديد.
● يتمتع على أي عضو في لجنة المناقصات أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المناقصات التي تطرح، أضف إلى ذلك ألا يمتلك أي نسبة في ملكية الشركات التي تشارك في العطاءات المختلفة.
● لا بد من وجود لجنة محايدة تتبع مجلس الوزراء

رحبوا بأعضاء اللجنة التنفيذية للمحفظة وطالبوهم بتوزيع الأموال على أكبر عدد من الصفقات عقاريون: بدء عمل المحفظة العقارية سيعيد الثقة للسوق

متوافرة ضمن باقة «روائع جنييف» «كريزي كارتز» تتوافق مع لحظات المرأة العصرية المولعة بحب التغيير



بتصميمها الثوري وقيمة التكنولوجيا التي استخدمتها، أصبحت «كريزي كارتز» واحدة من أكثر ساعات «هندي» فخامة في العالم، وسارع إلى اقتنائها المشاهير والنجوم مثل: إيمانويل بيرت وكريستين سكوت توماس، وذلك بفضل الأحجار الكريمة

الرائضة في إطار منفصل وراء كل خطوط التوقيت الاثنتي عشر في مينا الساعة، وإمكانية تغييرها بلحمة واحدة وإدارتها باتجاه اللون الذي يناسب شخصية المرأة، ويتوافق مع مختلف لحظات الحياة التي تحب أن تعيشها. لقد استخدمت في صياغة هذه الساعة الأثوية بجدارة، أحجار الياقوت الحمراء أو التوباز والزفير بألوانهما الصفراء أو الزرقاء والوردية

والخضراء، لتناسب لحظات الهدوء على شاطئ ساحر، بينما الأمامس البراق يجاري الأمسيات الحاملة، في حين تعكس رقتها النموذج الأثوي الساحر فائق الجمال، المرأة العصرية المولعة بحب التغيير، في أبيس سورها.

تأتي «كريزي كارتز» المصنوعة من الفولاذ المصقول، في سبع موديلات مختلفة، كل واحد من هذه الموديلات يحتوي ثلاثة أنواع مختلفة الألوان من الأحجار الكريمة، ومطعمة

بأرقي أنواع الأمامس وأجوده، لكنها تلتقي في تعريف موحد على ما تصفيه هذه الأحجار من تغيير على المزاج الخاص، ويعكس هذا النمط النموذجي من الساعات روح مجموعة «هندي» وفلسفتها في انتقاء أفخم المواد الأولية في صناعة منتج يليق بعلاقتها التجارية عالمية الانتشار. لذا ستجدون «كريزي كارتز» متوافرة أيضاً بإطار خارجي مرصع بـ ٣٣ حجراً من الأمامس عالي الجودة والنقاء باللون الأبيض أو الأسود، وعلبة مصنوعة من الذهب الأبيض أو الفولاذ المقاوم للصدأ.

وأخيراً أطلقت مجموعة «هندي» تشكيلة جديدة من ساعات «كريزي كارتز»، في ألوان تتناسب ربيع وصيف ٢٠١١، ويمكن الانتقاء من بين ألوان السوار الجلدي ما يناسب أوقاتك، سواء من جلد التمساح الطبيعي، أو بألوان الفيروز الأخضر والأصفر

عرب عقاريون عن تفاؤلهم

بزيادة التساولات والصفقات العقارية خلال الفترة المقبلة بعد إعلان إدارة العقار في الهيئة العامة للاستثمار أمس الأول عن تشكيل اللجنة التنفيذية لمحفظه الهيئة العقارية المدارة من قبل بيت التمويل الكويتي (بيتك). وقالوا في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» أن المحفظة العقارية سستتولى مهمة إعادة الثقة إلى السوق العقاري الذي مازال يعاني من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، خاصة أن اللجنة التنفيذية للمحفظة تضم أشخاصاً مشهوداً لهم بالخبرة والكفاءة والاحتراف.

ووصف البعض المحفظة العقارية بأنها إحدى وسائل توطئ الاستثمار في السوق المحلي لكونها ستستخ سبولة في السوق مما ينعكس إيجاباً على القطاعين المالي والعقاري خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن أسعار العقارات حالياً متدنية واصفاً ذلك بأنه فرصة مناسبة لجهة مثل هيئة الاستثمار أن تستثمر في السوق المحلي خاصة أن كثيرًا من العقارات تحتاج إلى تطوير. من جانبه، أفاد أمين سر اتحاد العقارين فيس الغانم بأنه كان يطالب بتشكيل لجنة تنفيذية لمحفظه الهيئة العقارية تضم مثل هؤلاء الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة والخبرات، مشيراً إلى أنه كان من الضروري أن يكون هناك عضو من خارج الهيئة العامة للاستثمار وبيت التمويل الكويتي حتى يكون هناك نوع من الرؤى المحيطة لتتوافر الحيادية في اتخاذ قرارات الشراء. ونصح الغانم بضرورة أن يتم توزيع أموال هذه المحفظة على أكبر عدد من الصفقات العقارية لئلا يتحرك السوق من خلال هذه القاعدة الكبيرة التي ستستفيد من المحفظة.

وزاد متسائلاً: هل سوف تتجه أموال المحفظة إلى القطاع التجاري أم الاستثماري أم السكني أم الصناعي أم أنها ستوزع أموالها في جميع القطاعات العقارية؟ وتساءل أيضاً قائلاً: هل ستركز المحفظة العقارية على العقار التجاري الكائن في العاصمة أم خارج العاصمة؟ ولفت الغانم إلى ضرورة أن تعقد اللجنة التنفيذية لمحفظه الهيئة العقارية مؤتمراً صحافياً للكشف عن إستراتيجيتها المستقبلية في عمليات الشراء سواء في العاصمة أو خارجها أو إذا كانت العقارات المراد شراؤها استثمارية أو تجارية أو صناعية على سبيل المثال.

وأنهى الغانم تصريحه لـ «الأنباء» قائلاً: في النهاية فإن الهيئة ستضخ أموالاً في السوق العقاري مما يزيد السيولة المالية وينعش القطاع.



فيس الغانم



توفيق الجراح



أسامة الراشد



صلاح المبارك

لفت الجراح إلى أن المحفظة العقارية إحدى وسائل توطئ الاستثمار في السوق المحلي لكونها ستستخ سبولة في السوق مما ينعكس إيجاباً على القطاعين المالي والعقاري خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن أسعار العقارات حالياً متدنية واصفاً ذلك بأنه فرصة مناسبة لجهة مثل هيئة الاستثمار أن تستثمر في السوق المحلي خاصة أن كثيرًا من

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص في القوانين التجارية وأسواق المال سعد الرئيس أن إقرار قانون المناقصات المركزية من القوانين التي تخدم مرحلة خطة التنمية والإنفتاح الاقتصادي وفقاً لتوجهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، مشدداً في الوقت نفسه على أن خروج قانون جديد للمناقصات العامة إلى النور سيؤدي إلى جملة مكاسب من حيث المبدأ العام ومنها مواكبة التطور الفني والمقاصد الكويتي الحالي رقم 37 لسنة 1964 قد مضى عليه أكثر من ربع قرن، موضحاً أن مشروع قانون المناقصات العامة الجديد الذي حمل رقم 154 لسنة 2010 والذي أعد مؤخراً لا يرقى إلى مصاف القوانين والتشريعات المثالية التي تضمن الشفافية التامة في إجراءات المناقصات وطرحها وترسيتهما، بل لا يبالغ إذا قلنا أنه من القوانين الكارثية على الاقتصاد الوطني إذا ما أقر لكونه يخدم 90٪ من القطاع الخاص.

وطالب الرئيس في دراسة قانونية حول قانون المناقصات المركزية خص بها «الأنباء» كافة المعنيين بدراسة أي خطوة نحو إقرار مشروع قانون ينظم المناقصات والمشاريع الحكومية وذلك لمتعضيات الدراسة والبحث أولاً بأخذ منصب رئيس لجنة المناقصات أكبر من حجمه التشريعي المعهود، وأن كنا نتمنى سرعة إقرار تشريعات متطورة في الكويت بالوقت القريب شريطة أن تتمتع تلك القوانين بالشفافية التامة ويضمن النزاهة وتوازي الصلاحيات.

ودعا الرئيس إلى ضرورة يعي المشرع عند إقراره لمشروع قانون تنظيم المناقصات ضرورة توافق القانون مع معايير الشفافية والتي تراعيها قوانين الدول المتحضرة.

وبين الرئيس أن أي مشروع قانون ينظم المناقصات لابد من تضمينه أسساً فنية وقانونية، منها وضع ضوابط وآليات دقيقة لطرح المناقصات وتأهيل الشركات وكذلك اختيار المكاتب الاستشارية ودور كل من لجنة

أعرب عقاريون عن تفاؤلهم بزيادة التساولات والصفقات العقارية خلال الفترة المقبلة بعد إعلان إدارة العقار في الهيئة العامة للاستثمار أمس الأول عن تشكيل اللجنة التنفيذية لمحفظه الهيئة العقارية المدارة من قبل بيت التمويل الكويتي (بيتك). وقالوا في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» أن المحفظة العقارية سستتولى مهمة إعادة الثقة إلى السوق العقاري الذي مازال يعاني من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، خاصة أن اللجنة التنفيذية للمحفظة تضم أشخاصاً مشهوداً لهم بالخبرة والكفاءة والاحتراف.

ووصف البعض المحفظة العقارية بأنها إحدى وسائل توطئ الاستثمار في السوق المحلي لكونها ستستخ سبولة في السوق مما ينعكس إيجاباً على القطاعين المالي والعقاري خلال الفترة المقبلة، مشيرين إلى أن أسعار العقارات حالياً متدنية مما يعد فرصة مناسبة لجهة مثل هيئة الاستثمار أن تستثمر في السوق المحلي.

وقمياً على التفاصيل: في البداية، أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة مجتمعات الأسواق التجارية الكويتية ورئيس اتحاد العقارين الكويتيين توفيق الجراح أن فكرة إنشاء المحفظة العقارية ممتازة، مشيداً بالقائمين على هذه المحفظة، مؤكداً أن القطاع العقاري يحتاج لثل هذه المحفظة لاستيعاب القطاع التجاري الذي تراجع أدائه خلال الفترة الماضية مقارنة بالعقارات الأخرى مثل الاستثماري أو السكني.